تجليات العلاقة بين السلطة والمعارضة

الاتفـاق حـول الوطـن

■ سلطان البركاني

■ عبدالغني عبدالقادر

■ د. منصور الزنداني

• سبأ/ فاطمة مصطفى ـ ثريا الصنوي

عندمـــا رفع الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية علم الجمهورية اليمنية في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م .. كان حينها يعلن ميلاد عهد جديد تزول فيه حواجز التشطير وقيود الحريات ليدشن اليمنيون حياتهم الجديدة في ظل وطن الـ٢٢ من مـــايو في مناخـــات الحـــرية والديمقراطية .

والآن ونحن نحتفل بالعيد الوطني الرابع عشر للجمهورية اليمنية فإننا في الوقت ذاته نحتفل أيضاً بأربعة عشـر عـاماً من الحيـاة في ظل الديمقراطية .

فلم يمض العـام الأول على قـيام الوحدة، حتى جرى الاستفتاء على أول دستور للجمهورية اليمنية حيث صوت ٨٩٪، في الاستفتاء الشعبي بنعم لأول دستور يمني يوحد الوطن شماله وجنوبه وشرقه وغربه .. معلناً البداية الحقيقية للتجربة الدمقراطية .

وتوالت بعـــد ذلك الخطوات الديمقراطية من انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية أو تعديلات جديدة للدستور مثلت إضافات وضمانات جديدة للحرية .

وينص دستور الدولة الجديدة المعدل باستفتاء عام جرى في فبراير ٢٠٠١م على انتخابات حرة لأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية تقوم على التعددية السياسية والحزبية، وعلى حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً واقتصادياً، تجلت بلف مظاهر الحياة الديمقراطية في بروز التنظيمات السياسية وعملها في العلن وحرية الصحافة التي انطلقت عبر إصدار العشرات من الصحف والمجلات الحزبية والأهلية لتعكس خياراً سياسياً يمنياً فريداً في المنطقة .

وفي كل خطوة على المســـار الديمقراطي ثبت صوابية النهج الذي يحرص على استمراريته وتقدمه السلطة، المعارضة، على حد سواء، وإن شاب العلاقة بين الطرفين فترات استرخاء وشد، فان الأساس يظل دائما هو الوصول للأمثل، لأن الشركاء السياسيين يدركون أكثر من ذي قبل أن التجربة الجديدة لا بد أن تكون جهداً جماعياً لا أحادياً على الإطلاق.

يقول الأخ سلطان البركاني رئيس كتلة حزب الأغلبية في البرلمان «المؤتمر الشعبي العام» :علاقتنا بالمعارضة تقوم وفقاً لروح الدستور والقوانين، يحكمها الاتفاق على الأهداف والاختلاف في الوسائل .. ونحن نفخر أن وطننا اليمني تقبل وتعايش مع واقع جديد اسمه حكم ومعارضة تحت المظلة السياسية الديمقراطية .

من الصعب إغفال أهمية الحراك السياسي الحالي وحجم المكاسب التي تحققت منذ أن كانت أول انتخابات يمنية تعددية العام ١٩٩٣م، إذ لم يقتصر الأمر على التحول في سبل التعبير عن الرأي نحو الخيار السلمي، بل تعداه إلى مزيد من الحوار العلني الذي يعني نهاية للتحالفات السرية الماضية الجامدة والتآمرية، وبفضل جدلية الحوار بين السلطة والمعارضة أقبل اليمنيون على تغييرات اجتماعية وسياسية هائلة وسريعة، خصوصاً في مجال حقوق الإنسان .

يقول الدكتور منصور الزنداني النائب عن حزب التجمع اليمني للإصلاح : لا يمكن أن نقارن بين العمل المسلح الذي سبق قيام الوحدة والعمل الديمقراطي، فالعمل المسلح تجاوزه الشعب اليمني في خلافاته السياسية، واننا نمضي في العمل الديمقراطي منذ ١٤ عاما ولا يمكن العودة عنه ..

وفوق ذلك كله يرى السياسيون أن وجود هذا الزخم التعددي الجديد عزز الدور الرقابي الشعبي على الأداء الحكومي، وبشكل رئيسي دفع الحكومة إلى تبني مسائل الشفافية والوضوح المرتبطة ببرامج اجتثاث الفساد ومساءلة المفسدين والعابثين بالمال العام .

إن تجليات العلاقة بين السلطة والمعارضة أثبتت دائما أن مناخات الشك بين الجانبين كانت تزول بسرعة عندما تبددها أفعال ولقاءات عملية على أرض الواقع، خاصة حول تلك القضايا والسياسات الأكثر سيادية .

ولعل السر في نجاح هذا النهج يعود إلى قدرة الرئيس علي عبدالله صالح على إقناع الأطراف السياسية على الالتقاء حول الثوابت عند بروز القضايا الخلافية ودعوته الدائمة لالتزام نهج الحوار في معالجة كافة المسائل العالقة بين السلطة والمعارضة والتفرغ لبناء اليمن الجديد.

يقول رئيس الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني عبدالغني عبدالقادر : الديمقراطية هي الضمانة الأكيدة للوحدة ولإطلاق طاقات الشعب نحو البناء .. ولا يمكن أن تستقيم وحدة هذا الوطن إلا بتعزيزها، ويضيف : يجب أن تبنى العلاقة بين السلطة والمعارضة على أسس متكافئة .. قد نختلف، لكن يجب أن يسود الحوار الهادئ والموضوعي، بعيداً عن التجريح أو التشهير، وإنما بحثاً عن المصلحة الوطنية .

لقد أشاد المجتمع الدولي بالتجربة الديمقراطية اليمنية ويواصل دعمه كنموذج سياسي فريد للعلاقة بين السلطة والمعارضة في المنطقة كلها.

ويحث المجتمع الدولي منظمات المجتمع المدني ذات التوجهات السياسية في الشرق الأوسط إلى إحداث التوعية السياسية والحقوقية في المجتمعات، وترسيخ ثقافة الرأي والتنافس البرامجي والمطالبة بالحقوق والحريات التي يكفلها الدستور والقوانين المحلية .

ووفقا لقانون بشأن الأحزاب والمنظمات السياسية في بلادنا، هناك ثوابت لا يجوز تجاوزها، فلا يجوز أن تتعارض الأحزاب السياسية مع الدين أو أن تعكر صفو النظام العام والأمن أو أن تستخدم الجوامع أو المؤسسات التعليمية والدوائر الحكومية للترويج الحزبي أو التهجم على الآخرين .

وتقدم الحكومة دعماً مالياً للأحزاب السياسية يوزع ٢٥٪ منه بالتساوي على جميع الأحزاب الممثلة في المجلس النيابي، بينما يوزع ٧٥٪ على الأحزاب تبعاً لنسبة الأصوات التي نالتها في الانتخابات العامة، باستثناء الأحزاب التي حصلت على أقل من ٥٪ من مجموع أصوات الناخبين .

وعقب إعلان التعددية السياسية مباشرة أعلن عن تشكيل ٤٦ حزباً، دخل منها أول انتخابات برلمانية ٢٢ حزباً فقط، وحصل ثمانية أحزاب على تمثيل برلماني مقابل خمسة أحزاب في الانتخابات البرلمانية الثالثة في أبريل ٢٠٠٣ م، وتتقارب وجهات نظر الحكومة والمعارضة أكثر حول القضايا الإقليمية والدولية ومنها قضية الإرهاب على سبيل المثال .

يرى رئيس كتلة المؤتمر في مجلس النواب الأخ سلطان البركاني أن القضايا الأساسية بين السلطة والمعارضة هي محل اتفاق الجانبين، لكنه يطمح لأن تمارس المعارضة دورها بشكل أكبر كوجه آخر للسلطة، بحيث ترتقي بأدائها .. لاننا لا نستطيع أن نرى سلطة حقيقية دون معارضة حقيقية .

ويعتبر البركاني المستوى الذي وصلت إليه الممارسة الديمقراطية اليمنية إيجابياً بكل المقاييس، وقال : بدأنا من الصفر، وإذا وصلنا إلى ٤٠ أو ٥٠٪ فهذا أمر طيب .

ومن التجليات الإيجابية للعلاقة بين السلطة والمعارضة أنه خلافا لما كان يعتقد البعض بوجود مشكلات مرتبطة بتوزيع الخارطة السياسية في البلاد، ومنها أن الأغلبية الساحقة التي يتمتع بها حزب المؤتمر في البرلمان ستكون لها سلبياتها لاحتمال ارتكاب أخطاء في حالة عدم وجود الفحص الجيد للسياسات، لكن هذا الاعتقاد ظل غير موجود على الواقع بالنظر إلى المشاريع الحكومية الكثيرة التي جمدها أو رفضها أو أعادها البرلمان الجديد إلى حكومة الأغلبية .

يقول النائب البرلماني عبدالجليل القباطي أن ترسيخ قيمة الاختلاف والاتفاق في الآراء والإجراءات والقبول برأي الآخر، هو ما يصبو إليه الجميع ويعطي الوحدة اليمنية زخماً جديداً، باعتباره هدفها الأساسي.

ويسيطر المؤتمر الشعبي العام على غالبية مقاعد البرلمان الحالي المكون من ٣٠١ مقعداً الذي جاء عقب انتخابات أبريل العـام ٢٠٠٣م، مع تمثيل أقل لأحزاب التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، الوحدوي الناصري، والبعث العربي الاشتراكي .

أشواق

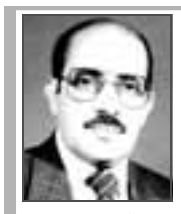

عبدالكريم الخميسي

الحصن الحصين

■ في مواجهة الهجمة الصهيونية الشرسة على العرب والمسلمين ليس أمامنا – نحن اليمنيين – إلا أن نعتصم بالوحدة الوطنية كملاذ لنا جميعاً مهما تباينت آراؤنا وانتماءاتنا السياسية .

■ والوحدة الوطنية ليست كلاماً يقال ، أو شعاراً يرفع ، وإنما هي قناعة يتبعها سلوك ، وإيمان تتبعه ممارسة .. والتسامح هو الطريق الأقرب لتعميم تلك (القناعة) وترسيخ ذلك (الإيمان)..

■ ولأن الوقت ليس في صالحنا فلنجعل من هذا العيد الوطني المجيد محطة انطلاق لإعادة بناء (حصننا الحصين) ولنبدأ بتعزيز الثقة بين المسئولين والمواطنين ، والمبادرة الأولى تأتي من المسئولين لكي يحس المواطن بالأمان ويطمئن إلى أن هناك من يسهر على راحته وسلامته .

■ والمواطن أيضاً له دور في بناء الثقة ، ولكنه يريد أن يرى الشعارات الرسمية تتحول إلى حقائق ، يريد أن يرى (الشرطة في خدمة الشعب) بحق وحقيق ، ويرى (الصحة للجميع) في الداخل أو في الخارج ، ويرى (العدل أساس الحكم) مطبقاً في الميدان ، ويرى الصحافة مرآة للمجتمع وليس للأحزاب ، فحين يتعامل الجندي مع المواطن برفق واحترام ، ويتعامل المستشفى مع المرضى بنفس الرعاية والاهتمام ، ويتعامل القاضي مع المتخاصمين بالقسطاس المستقيم ، وتتعامل الصحافة مع المجتمع بمصداقية ، بعيداً عن استفزاز مشاعره الدينية والوطنية ، حين يحصل ذلك فلابد أن ينظر المواطن إلى السلطة بعين الإعجاب وينظر إلى إنجازاتها ومشاريعها بالتقدير والامتنان .

■ أما جسور الثقة بين فئات المجتمع فسوف يتم بناؤها تلقائياً ، لأنه إذا صلحت الصفوة صلح المجتمع .. وبذلك يكتمل بناء وحدتنا الوطنية التي اعتبرها هي: الحصن الحصين ، وكل عام والجميع بخير .

ص.ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com